

وصاحبه الحكيم عليه ووه وان كانت تلك الدلالات **تصل بالضمير**
 اي ليس كل من تلك الدلالات متحصلا في العقل بحسب فهم ما وضع
 بارادة الاباضعاهم قرينة اليها من الخطاب والاشارة حسا وعقلا
فهي اسما لآخر وف اي اذا كان معناها يتماها مستقلة بالمفهومية
 فهي سما لان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك التسمية **الثاني لاشارة**
العقلية لا تفيد الشخص هذه اشارة الى الفرق بين الوصول
 مع القرينة التي هي الصلة لا تفيد الجزئية وعلى ذلك يقول **فان**
تفيد الكلي بالكل لا يفيد الجزئية اما كون العتيد كليا فظاهر نظرا
 الى ان مجرد الصلة لا يدل على تشابه مضمون جملة الذات ما من غير
 تعيين واما باعتبار كلية المقدم ان الوصول شخص على ما تقرر
 من حيث ان المفهوم للمعالم بالوضع من الوصول وحده حين الاطلاق
 ليس الا الامر الذي هو الية الملاحظة المستحصاة ولا يشك انه كلى
 ايضا فلا يفيد السام شخصيا **مخلاف قرينة الخطاب**
والحسن فان كلا منهما يفيد الشخص في فهم السام منها ما يقع
 فيه الشركة **فذلك كانا** اي المضمون اسم لاشارة جزئية
وهذا كليا وفيه مجاز الوصول موضوع للشخص
 على ما حقق وعدم فهم السام المعنى لا يوجب الكلية اللهم الا ان يقال
 المراد ان الوصول عد كليا نظرا الى فهم السام من مجرد قرينة الصلة
 والاشارة العقلية مع قطع النظر عن الاختصاص الخارجى له الى الوصول
 كحققة الافلا يستقيم كلامه القرينة المفيدة للشخص
 المحتاج اليها في الاستعمال ان اعترفت فلا فرق بين الثلاثة وان لم
 تعتبر فلا فرق ايضا لعدم افادة الجزئية في العمل كما كان المقدر
 ظاهرا من القرينة هو مضمون الصلة كتمه بان قرينة الوصول هي الصلة
 والاشارة

والاشارة العقلية المفهوم منها اي من تشابهها والمصير من هذه القرينة
 على ذلك التسمية **الثالث علت من هذا** اي ما سبق في صياحة
 التقسيم **الفرق بين العلم الضمير حيث** صرح بخصوص المعنى
 والوضع في العلم وقدر المعنى الخاص وعموم الوجود في المصير وعلت
 ايضا صياحة تقسيم الجزى **بالمهاد** ومن سم **الاشارة** كما فعله
 بعضهم ظنا **اعني ان ذلك** اي اسم لاشارة
 موضوع لامر عام الا انه **يعين بقرينة الاشارة الحسنة** في
 اسقوا في عين دون اصل الوجود **ومذلول الضمير** يعين بالوضع
 الذي هو الجزئية ووجه التفسير ما مر من ان المعين فيه ايضا في
 كالهو والمضمر قوله ومن سم لاشارة حال ضمير اليها اي متجوزين
 اياه حيث لم يستعمل التقسيم وقوله ظنا مفعوله لتقسيم التسمية
الرابع تبين لك من هذا اي من التقسيم المذكور ان معنى قول
الحا في الخرف يدل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية
 بان لا يكون محووظا قصدا او بالذات بل يكون محووظا بتعاقبه
 انه وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا المعنى لا يتضح غاية الايضاح الا
 بمجهود مقدمة فنقول ان المعاني قد تكون محووظة قصدا او بالذات
 وقد تكون محووظة تبعا غير مقصودة بذاتها على انها الية
 غير هادية لاشارة ما تسوها وهي بالاعتبار الاول مستقلة بال
 وغير صالحة للحك عليها وبها واستوضح ذلك من قوله قام زيد وتك
 نسبة القيام الى زيد فان في الحالتين مدرك لنسبة القيام اليها
 كقيام في الحالة الاولى مدركة من حيث انها حالة زيد والقيام
 والية اعترفتا حالها فكانا هادية لاشارة هادية لاشارة لانه لا يمكن ذلك
 ان حكم عليها وبها وما في الحالة الثانية فهو محووظة بالذات ومدركة

مية